الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

30 **سبتمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

الجانبان استعرضا حرية الرأي وحقوق المرأة والحق في العمل ترحيب أوروبي بالحوار المشترك مع المملكة وبإصلاحات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1910165

طرح وفد المملكة لحقوق الإنسان، عددٍ من الاستيضاحات حول منهجية الاتحاد الأوروبي في تحقيق الموازنة بين إعمال الحق في حرية الرأي والتعبير وبين حماية المصالح التي اشتملت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتعامل دول الاتحاد الأوروبي مع العمال الأجانب خلال جائحة كورونا، وغيرها من الاستيضاحات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، جاء ذلك خلال عقد الجولة الأولى للحوار المشترك بين المملكة وبين الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، وقد شاركت المملكة بوفدٍ يرأسه د. عواد بن صالح العواد، رئيس هيئة حقوق الإنسان، ويضم الوفد رئيس بعثة المملكة لدى الاتحاد الأوروبي السفير سعد بن محمد العريفي وعدد من الخبراء والمختصين من وزارة الخارجية، وهيئة حقوق الإنسان، وترأس الجانب الأوروبي السيد إيمون غيلمور، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، وعدد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، كما حضر الحوار سفراء وممثلو (22) دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

وفي مستهل الجلسة، رحّب السيد غيلمور، بإصلاحات حقوق الإنسان في المملكة، وبإقامة هذا الحوار المشترك، مشيراً إلى أهميته كونه يمثل منصة جديدة لإقامة حوار مفتوح حول موضوعات حقوق الإنسان، ومنوهاً بأن الاتحاد الأوروبي يعتبر المملكة شريكاً أساسياً في مختلف المجالات .

من جهته استعرض د. عواد بن صالح العواد، أبرز الإصلاحات المتحققة في المملكة في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى المدة الوجيزة التي تحققت فيها، وذكر أن أهم عامل أسهم في تحقيق هذه الإصلاحات هو وجود إرادة سياسية تتمثل في توجيهات خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي ولي العهد، وأن هذه الإرادة تتطلع إلى أن تكون المملكة نموذجاً رائداً في مختلف المجالات.

ورحب العريفي بعقد هذه الجلسة، مشيرًا إلى الجهود التي بذلها الجانبان في هذا السياق، متمنيًا أن يكون هذا الحوار داعما للعلاقات المتينة بين المملكة والاتحاد الأوروبي .

واستعرض الجانبان الإصلاحات المتحققة في المملكة ودول الاتحاد الأوروبي ضمن عددٍ من موضوعات حقوق الإنسان التي شملت حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وحقوق المرأة، وسيادة القانون، والحرية الدينية، والحق في العمل، وسبل التعاون بين الجانبين في إطار الأمم المتحدة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لجنة مستقلة للإعلام وأخرى للتجارة والاستثمار وحذف "الهيئات الرقابية" من حقوق الإنسان

الشورى يعيد تكوين لجانه المتخصصة ويفتتح عامه الثاني بالخطاب الملكي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1910164

تحقيق 85 % من رغبات الأعضاء في تكوين اللجان وشوريتان لرئاسة «الثقافة والصحة»

أعاد مجلس الشورى تكوين لجانه المتخصصة ومسمياتها واختصاصاتها وكذلك تسمية أعضائها ورؤسائها ونوابهم لأعمال السنة الشورية الثانية من الدورة الثامنة في جلسته العادية السادسة والأربعين من أعمال السنة الأولى للدورة الثامنة التي عقدها أمس برئاسة الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، وذلك طبقاً لنظام مجلس الشورى في مادته (19) التي تنص على أن المجلس يكّون من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسته اختصاصاته وله أن يؤلف لجان خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مدرجة بجدول أعماله، وعملاً بالمادتين (21،22) من لائحة المجلس الداخلية، والمادتين (47،48) من قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة.

واستعرض المجلس تقرير الأمانة العامة للمجلس بشأن إعادة تكوين اللجان ومسمياتها وتسمية أعضاء كل لجنة ورئيسها ونائبه والتي تبدأ أعمالها في السنة الشورية القادمة في الثالث من ربيع الأول المقبل، والتي بلغت 15 لجنة متخصصة، موضحاً التقرير أن آلية إعادة تكوين اللجان لبّت الرغبة الأولى من رغبات الأعضاء في اختيار اللجان بنسبة 85.%

وصوّت المجلس بالموافقة -بالأغلبية- على إعادة تكوين لجانه المتخصصة وتسمية أعضائها ورؤسائها ونوابهم، لتكون اللجان على النحو الآتي: لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية، ولجنة التجارة والاستثمار، ولجنة الطاقة والصناعة، ولجنة الشؤون الأمنية والعسكرية، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ولجنة التعليم والبحث العلمي، ولجنة الثقافة والرياضة والسياحة، ولجنة الإعلام، واللجنة المالية والاقتصادية، واللجنة الصحية، ولجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الحج والإسكان والخدمات، ولجنة المياه والزراعة والبيئة.

واستمر الدكتور سليمان بن علي الفيفي في رئاسة لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية، واختير الدكتور حسين بن ناصر الشريف نائباً له، ويرأس اللجنة الجديدة " التجارة والاستثمار" فهد بن سليمان التخيفي، وتنوبه حنان بنت عبدالله السماري، وأصبح المهندس علي بن عايض القرني رئيساً للجنة الطاقة والصناعة، والمهندس إبراهيم بن محمد آل دغرير نائباً له، وأضيفت الشؤون العسكرية للجنة الأمنية وتم اختيار اللواء طيار علي بن محمد العسيري رئيساً لها، واللواء منصور بن سلطان التركي نائباً للجنة، وترأس لجنة الشؤون الخارجية الدكتور فايز بن عبدالله الشهري واستمرت هدى بنت عبدالرحمن الحليسي في منصب النيابة، وأختار أعضاء لجنة الإدارة والموارد البشرية العضو عبدالله بن أحمد آل طاوي رئيساً لها والدكتور عاصم بن محمد مدخلي نائباً بعد تغير مسماها إلى لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، واستمر الدكتور ناصر بن علي الموسى في رئاسة لجنة التعليم والبحث العلمي وأصبحت الدكتورة عائشة بنت حسن زكري نائباً له، ورشحت الدكتورة إيمان بنت عبدالعزيز الجبرين رئيساً للجنة الثقافة والرياضة والسياحة والدكتور علي بن سعد العلي نائباً للجنة، واختار أعضاء لجنة الإعلام" الجديدة" العضو عطا بن حمود السبيتي رئيساً لها والدكتورة سامية بنت عبدالله بخاري نائباً له، وتجدد اختيار صالح بن منيع الخليوي رئيساً للجنة المالية بعد أن ضم لها الاقتصاد وإبراهيم بن محمد المفلح نائباً له، وعادت الدكتورة منى عبدالله آل مشيط لرئاسة اللجنة الصحية وتم اختيار الدكتور حسن بن سالم آل مصلوم نائباً لها، كما استمر العضو هزاع بن بكر القحطاني في رئاسة لجنة النقل والاتصالات وتقنية

المعلومات، والدكتور متعب بن عايد المطيري نائباً لها، وحذفت " الهيئات الرقابية" من لجنة حقوق الانسان واستمر الدكتور هادي بن علي اليامي في رئاستها والدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن نائباً لها، وبقي الدكتور أيمن بن صالح فاضل رئيساً للجنة الحج والإسكان والخدمات وفي نيابتها محمد بن حمود المزيد، أما أعضاء لجنة المياه والزراعة والبيئة فرشحوا الدكتور خالد بن محمود زبير رئيساً، والدكتورة عائشة بنت علي عريشي نائباً.

يذكر أن سنة الشورى الثانية للدورة الثامنة تبدأ في الثالث من ربيع الأول وحسب نظام مجلس الشورى ونص مادته 14 يلقي الملك أو من ينيبه، في مجلس الشورى، كل سنة خطاباً ملكياً، يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية، وحسب المادة 15 يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها، إضافة إلى تفسير الأنظمة ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها، كما ترفع قرارات مجلس الشورى -حسب المادة 17- إلى الملك، ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، وإذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، أما إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

100ألف موظفة استفدن من برنامج "وصول"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1910166

بلغ عدد الموظفات السعوديات المسجلات في برنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول"، 100 ألف موظفة في القطاع الخاص منذ إطلاق البرنامج في نوفمبر 2017 وحتى الآن، وذلك وفقاً لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

وجاء تنامي أعداد الموظفات المسجلات في "وصول"، نظراً للتحسينات على آلية واشتراطات البرنامج، بهدف استفادة أكبر عدد من المتقدمات، وتيسير وتسهيل إجراءات التسجيل، في ظل دعم الصندوق لتمكين المرأة السعودية الموظفة في القطاع الخاص.

ويأتي إطلاق برنامج "وصول" تماشياً مع توجيهات القيادة الحكيمة - يحفظها الله - في تمكين المرأة السعودية في سوق العمل - وهو إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني-، ويهدف إلى دعم استقرارها الوظيفي وزيادة مشاركتها بسوق العمل تحقيقيا لرؤية المملكة 2030.

وعوداً على التحسينات الجديدة على البرنامج، فقد رفع "هدف" سقف الدعم المالي للمستفيدات من (وصول) إلى 1100 ريال بدلاً من 800 ريال شهرياً. ووفقاً للآلية الجديدة للبرنامج فإنه بمقدور المسجلات المستوفيات للشروط، الاستفادة من الدعم عبر خصم 80% من تكلفة كل رحلة بعد رفع الحد الأعلى إلى 1100 ريال في الشهر للمستفيدات بأجر شهري 6000 فأقل، وبحد أعلى 800 ريال في الشهر للمستفيدات اللواتي تتراوح أجورهن الشهرية بين 6001 إلى 8000 ريال.

كما تم تمديد فترة الاستفادة من البرنامج إلى 24 شهرا بدلاً من 12 شهرا.

وحرصًا على سلامة المستفيدات من برنامج "وصول" وضمان الجودة والأمان في النقل، يتم تقديم الخدمة عبر الشركات المرخصة من وزارة النقل.

ويغطي برنامج "وصول" 13 منطقة هي: الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، والمدينة المنورة، وتبوك، وعسير، والقصيم، وحائل، وجازان، والحدود الشمالية، ونجران، والجوف، والباحة.

يشار إلى أن برنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول" يهدف إلى إيجاد حلول للتخفيف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك من خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة.

ويمكن للمرأة العاملة في القطاع الخاص المستوفية للشروط التسجيل في برنامج "وصول" من خلال الرابط.http://wusool.sa

إستراتيجية جديدة للحفاظ على مأمونية الأدوية واللقاحات المستوردة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/753313

سعيد الزهراني - الطائف

A A

أعدت» الهيئة العامة للغذاء والدواء» إستراتيجية مشروع لرفع مستوى مأمونية المنتجات المستوردة وذلك بمتابعة التغيرات التي مرت عليها في مراحل النقل عن طريق استخدام قارئ درجة حرارة من خلال الإنترنت، وسيتم تجربة المشروع على جزء من الإرساليات التي تقع مسؤولية فسحها على الهيئة العامة للغذاء والدواء والتي تعتبر عالية الخطورة، وهي (الأدوية، اللقاحات، مشتقات الدم، الكواشف الطبية.(

ضوابط وتعليمات:

يُسمح بدخول الأمصال، اللقاحات والأدوية التي تحتاج لدرجات حفظ أقل من 8 درجات مئوية فقط عن طريق:

-مطار الملك خالد الدولي بالرياض.
-مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.
-مطار الملك فهد الدولي بالدمام.
-مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة
-ميناء الملك عبدالعزيز الدولي بالدمام.
-ميناء الملك عبدالله برابغ.
-ميناء جدة الإسلامي.
-ميناء الرياض الجاف.
-منفذ البطحاء.
-منفذ جسر الملك فهد.
-منفذ الخفجي.
-منفذ الحديثة.
-منفذ الطوال.
-منفذ سلوى.
-لا يُسمح بدخول الأدوية الخاضعة للرقابة، المخدرة والنفسية إلا عن طريق المطارات الموضحة أعلاه فقط.
-توريد الأدوية والمستحضرات من بلد المنشأ مباشرة أو حسب ما هو مسجل لدى الهيئة ولا تسمح الهيئة بتوريدها من المناطق الحرة.
-يجب أن يتم التوريد والنقل بحاويات مبردة.
-وضع مؤشرات لقياس درجة الحرارة في جميع الشحنات المستوردة
-إن كان حجم الشحنة أقل من طبلية، يجب توفير على الأقل مؤشر واحد لقياس درجة الحرارة في كل طرد من الشحنة.
-يجب أن تحتوي جميع الشحنات على مؤشر إضافي لقياس درجات الحرارة
-يجب كتابة الرقم التسلسلي للمؤشرات في أحد مستندات الشحنة.
-إن كانت المستحضرات تتأثر بالرطوبة فيجب إرفاق مؤشرات لقراءة نسبة الرطوبة.

شروط نقل وتخزين النباتات الطبية الخام:

-توريد الشحنات عن طريق المنافذ المعتمدة من قبل الهيئة.
-المحافظة على جودة النباتات الطبية الخام خلال عملية النقل
-أن تكون أوعية (وحدات) التعبئة نظيفة وجافة.
-أن تكون أوعية (وحدات) التعبئة ووسائل النقل ملائمة لنقل النباتات الطبية
-يجب أن يُنقل النبات الطازج في وحدات نقل توفر تهوية كافيه
-يجب أن يُنقل النبات الجاف في وحدات نقل تحميه من الرطوبة
-يجب أن يلتزم المستورد بتخزينها وفق شروط التخزين المناسبة

مواصفات مؤشرات قياس درجات الحرارة:

-دقة قياس درجات الحرارة للمؤشر (±1درجة مئوية.(
-نطاق قياس درجات الحرارة (-30 حتى 70 درجة مئوية.(
-دقة قياس نسبة الرطوبة للمؤشر (أصغر من أو تساوي 4.(%
-نطاق قياس نسبة الرطوبة (0% حتى 100.(%
-قدرة المؤشر على تسجيل درجات الحرارة ونسبة الرطوبة لمدة لا تقل عن 180 يوما.
-لا يتم ربط اسم المستخدم والرقم السري بعدد محدد من الاستخدامات ليتم إعادة استخدامه عند الحاجة.
-لا يكون على الهيئة أي مقابل مادي نتيجة استخدام الموقع الإلكتروني للشركة لقراءة البيانات.

مواصفات المؤشر:

-شاشة لعرض قراءات درجات الحرارة
-مؤشر لإثبات التسجيل النشط، مع خاصية إنذار صوتي أو مرئي
-خاصية التشغيل والإيقاف
-يحتوي المؤشر على بطارية داخلية تستمر في العمل لمدة 180 يوما.

شروط نقل وتخزين منتجات التجميل والمواد الكيميائية:

-لا تسمح الهيئة باستخدام وسائل نقل لا تحمي المنتجات من التعرض لارتفاع درجات الحرارة والرطوبة
-يجب الالتزام بنقل وتخزين الشحنة وفقا لشروط النقل والتخزين الموصى بها

إطلاق ٠ مبادرة الأسرة" لمواجهة تحديات التعليم والصحة والعنف

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/753311

سعيد الزهراني - الطائف

أعدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خطة استراتيجية، لتنفيذ مشروع «مبادرة الأسرة»؛ بهدف تحسين السياسات ومواجهة تحديات التعليم والصحة والعنف والسلوك الاستهلاكى والتفكك. كما يهدف إلى تفعيل نماذج تكاملية بين الجهات ذات العلاقة لتمكين الأسرة وبناء قدراتها في رعاية أفرادها، ورفع الوعي بالقيم الأسرية، واكساب الوالدين المهارات والأدوات التي تمكنهم من الحفاظ على أسرة مستقرة .ورصدت الخطة مجموعة من التحديات التي تواجه الأسرة والعمل على تحليل الأسباب الجذرية ورائها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والاستعانة ببيوت خبرة متخصصة لتنفيذ المشروع على مدار 4 سنوات. السلوك الاستهلاكي الادخار التفكك الأسري الوالدية السلبية العنف الأسري البنية التحتية والجوانب الصحية والتعليمية أبرز التحديات تحسين السياسات التي تدعم الأسرة في مختلف المجالات تفعيل سياسات (معا ضد التنمر - المؤرخ الصغير - التطوع المدرسي(

إصدار أدلة إرشادية حول برامج (يتربى بعزكم - طفلي بأمان في كل مكان - نلاحظ ونحمي- عون- الحياة مهارة - القافلة الترفيهية) حسب نطاق عمل كل برنامج. تصميم أدوات قياس أثر الأدلة الإرشادية الستة إعداد أطر عمل لبرامج (إعلام الطفل- التربية المبكرة - يتربى بعزكم - نلاحظ ونحمي - كلكم راع عون انترنت أمن للأطفال- الحياة مهارة - أهل الخبرة - حكاية وطن) تصميم خطة تنفيذ الحملات التوعية أهداف المشروع نطاق عمل المشروع حصر السياسات المتعلقة بالأسرة تحليل التحديات الحالية وأطر العمل والأدلة الإرشادية صياغة التعديل على السياسات وتفعيلها وقياس أثرها تصميم أطر العمل وآلية قياس الأدلة الإرشادية تصميم قياس الأثر وخطة تنفيذ وتفعيل حزمة الحملات التوعوية.

إعلان سياسة الحكومة الرقمية وتسجيل أبرز المنصات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2083682

نظمت هيئة الحكومة الرقمية، أمس، حفل إعلان سياسة الحكومة الرقمية وتسجيل أبرز المنصات الحكومية الرقمية، برعاية وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رئيس مجلس إدارة الهيئة المهندس عبدالله السواحة، وحضور محافظ الهيئة المهندس أحمد الصويان.

وأعلن الصويان سياسة الحكومة الرقمية التي تحدد توجهات الحكومة الرقمية لتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والطويل، وتهدف هذه السياسة إلى إيجاد منظومة حكومية شاملة تركز على المستفيدين من مواطنين ومقيمين وزوار، وتسهيل التحول الرقمي للقطاع الحكومي من خلال تعزيز قدراته، وتحديد نماذج الحوكمة لتحقيق أهداف الحكومة الرقمية، ورفع ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية ومؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية.

ونوه المهندس الصويان إلى ما حققته المنصات الحكومية من إنجازات وطنية وتميز رقمي وتضافر الجهود من خلال العمل المشترك وتحقيق التكامل بين المنصات الرقمية ومواءمة الإجراءات الحكومية، للوصول إلى تميز المملكة رقميا، كما توجه بالشكر لجميع الجهات الحكومية التي تجاوبت مع الهيئة وعملت على تسجيل منصاتها الرقمية، مبينا أن هذه الخطوة تدعم تنظيم وحوكمة أعمال الخدمات الرقمية وتحسين تجربة المستفيدين عبر منظومة خدمات حكومية رقمية تحسن تجربة المستفيدين وتسهم في التكامل بين الجهات الحكومية وتعزيز التعاون المشترك في ما بينها.

وخلال الحفل، عقدت جلسة نقاش بعنوان «حوكمة المنصات الرقمية.. التوجه والأثر» بمشاركة نخبة من قيادات التحول الرقمي في الجهات الحكومية، حيث ناقشت الجلسة عددًا من المحاور بدءًا من تنظيم وحوكمة المنصات الحكومية وتوجهات المنصات الحكومية الرقمية، وخارطة الطريق وتطلعات المنصات الحكومية لهيئة الحكومة الرقمية.

«التستر التجاري" للمخالفين: الضرب بيد من حديد بعد المهلة التصحيحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/09/29/article_2180161.html

«الاقتصادية» من الرياض

أكد البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، مواصلة معالجة طلبات التصحيح في الفترة التصحيحية لمخالفي نظام مكافحة التستر، موضحا أن الفترة التي تنتهي في 16 شباط (فبراير) 2022، هي فرصة ثمينة للمخالفين لتصحيح الأوضاع والاستفادة من المزايا.

وأوضح، أن آليات العمل الرقابي بعد انتهاء الفترة التصحيحية ستكون بأدوات ووسائل مختلفة، وبأساليب مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وضبط المخالفين، وتقوم عليها جميع الجهات الحكومية شركاء البرنامج، وسيتم بعد هذه الفترة الضرب بيد من حديد وتطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين التي تصل إلى السجن خمسة أعوام أو غرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال أو بهما معا، ومصادرة الأصول والأموال غير المشروعة لمرتكبي جريمة التستر.

وحث البرنامج جميع الراغبين في تصحيح أوضاعهم، إلى استثمار هذه الفرصة بالتقدم إلى وزارة التجارة بطلب التصحيح، والاستفادة من المزايا التي أقرتها اللائحة، التي تشمل الإعفاء من العقوبات المقررة في النظام وما يترتب عليها، والإعفاء من دفع ضريبة الدخل بأثر رجعي، وضمان مزاولة الأنشطة الاقتصادية بشكل نظامي.

وتهدف الفترة التصحيحية لمكافحة التستر إلى تصحيح أوضاع المنشآت في مختلف القطاعات، بما يعزز من استقرار الأعمال الاقتصادية والتجارية وتوسعها ونموها.

وتتنوع خيارات التصحيح الستة، والمحددة في لائحة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر، وهي، "الشراكة في المنشأة بين السعودي وغير السعودي، تسجيل المنشأة باسم غير السعودي، استمرار السعودي في ممارسة النشاط الاقتصادي بإدخال شريك جديد في المنشأة، تصرف السعودي في المنشأة، حصول غير السعودي على الإقامة المميزة، مغادرة غير السعودي المملكة."

وتتاح خطوات التصحيح عبر تلك الخيارات من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة أو مراكز الأعمال وفروع وزارة التجارة في جميع مناطق المملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خريطة تنموية برؤية اقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/09/30/article_2180571.html

كلمة الإقتصادية

بكل ثقة يمكننا القول إن المملكة العربية السعودية اليوم تعيش نهضة اقتصادية تنموية تاريخية شاملة، وإنها ورشة عمل تحتوي على خريطة متنوعة لبناء المستقبل الذي يتركز على النظريات الاقتصادية الحديثة التي ترى ضرورة النظر إلى استخدام رأس المال بتنوعه كافة، وليس مجرد الأصول المالية فقط، بل رأس المال يتخطى الأدوات المالية، ليضم معها الأدوات المصنعة، والفكرية، والبشرية والاجتماعية والعلاقة برأس المال الطبيعي.

فتوفير رأس المال المالي يمثل جزءا بسيطا من أدوات إنتاج القيمة، ولم يعد بإمكان الأداء المالي وحده القدرة على إنتاجها، ولقد أثبتت أزمات الانهيارات المالية في العقد الأول من القرن الـ21 من أوله وحتى منتهاه أن الاقتصاد المتكئ على رأس المال المالي وحده لم يكن محصنا بما يكفي لمواجهة المخاطر في المستقبل، ولم يكن قادرا على ضمان استدامة إنتاج القيمة للمجتمعات بطريقة مستدامة، وإذا كان إنتاج القيمة يرتبط ابتداء بتحسن جودة الحياة، فإن هذا يرتكز على الاستخدام الأمثل لأكثر من نوع من أنواع رأس المال، ولكن هذا الوضع يتطلب النموذج من العمل من خلال دمج هذه الأنواع جميعا كمدخلات في نموذج أعمال واضح يسهم في بناء أنشطة تصنع القيمة في شكل مخرجات اقتصادية شاملة ومتنوعة.

فالمملكة التي تدار اليوم وفقا لمفاهيم اقتصادية متقدمة بناء على محاور رؤية المملكة 2030 الثلاثة وهي: مجتمع حيوي اقتصاده مزدهر ووطن طموح، ولتحقيق هذه المرتكزات لا بد من التوظيف الجيد والمتكامل لأنواع رأس المال كافة. في هذا السياق طرحت عدة برامج ومشاريع واستراتيجيات فإذا كان برنامج صندوق الموارد البشرية يسعى إلى تحقيق توظيف كامل لرأس المال المالي فإن برنامج تنمية الموارد البشرية يوظف رأس المال البشري، وبالأمس أطلق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان استراتيجية تطوير عسير «قمم وشيم» التي تمثل التوظيف الكامل لرأس المال الطبيعي وهذا التوجه يأتي إلى جانب عدة برامج مماثلة مثل استراتيجية تطوير العلا، التي توظف رأس المال الفكري والثقافي، فاستراتيجية تطوير عسير ستعتمد أساسا على ما يتوافر في المنطقة من إمكانات طبيعية تمثل رأسمال يمكن توظيفه من أجل إنتاج القيمة التي ستحقق الرفاهية للإنسان السعودي وجودة الحياة.

فالطبيعة التي توفرها عسير من قمم وقيم حضارية وتاريخية ومسارات وتنوع جغرافي غني يمكن تحويلها إلى وجهة سياحية عالمية تجذب عشرة ملايين زائر بحلول 2030، كما تستهدف الاستراتيجية، فالعالم يتطلع اليوم إلى اكتشاف ممرات جديدة ويبحث لمعرفة التنوع الثقافي المستند إلى تراث أصيل.

وسيتمثل التوظيف القوي لرأس المال الطبيعي في المنطقة في المشاريع الحيوية التي ستطور مناطق للجذب السياحي على قمم المنطقة الشامخة، ومن ذلك تطوير مطار دولي يسهم في الربط بين دول إفريقيا ودول شرق آسيا وبما يسهم في دعم التوظيف الكامل للموقع الجغرافي المميز للمملكة وقدرتها على الربط بين دول قارات العالم الثلاث، بما يعزز من دور النقل والقطاع وبما يحققه من قيمة مضافة مع السياحة بما يسهم في دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وتوفير فرص وظيفية ضمن برنامج لتطوير الموارد البشرية خاصة أن المنطقة تمتلك مقومات تعليمية كافية بوجود جامعة الملك خالد التي حققت تقدما كبيرا في مؤشرات جودة التعليم العالي، فتكامل البرامج من حيث وجود شركة تطوير السودة إحدى شركات صندوق الموارد البشرية ومع ضخ أكثر من 50 مليار ريال في مشاريع المنطقة موجهة لاستغلال الإمكانات السياحية في المنطقة مع توافر بنية تعليمية فإن التكامل بين أنواع رأس المال قد تحقق بشكل يعد بالكثير من توفير الفرص الوظيفية عالية المهارة، ورفع جودة الحياة والارتقاء بالخدمات الأساسية وتهيئة المنطقة لتكون وجهة عالمية طوال العام اعتمادا على مكامن قوتها الثقافية والطبيعية.

حماية الذوق العام

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/753315

إبراهيم محمد باداود

يعرف الذوق العام وفق لائحة المحافظة على الذوق العام المعتمدة من قبل مجلس الوزراء بأنه «مجموعة السلوكيات والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع ومبادئه وهويته بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم» وتسعى تلك السلوكيات والآداب إلى حماية الذوق العام من الممارسات والسلوكيات الخاطئة والفاضحة خصوصاً من بعض الأفراد الذين يقومون ببعض المخالفات والتصرفات التي تخدش الحياء إما جهلاً أو بحثاً عن شهرة أو تغريراً من آخرين أو رغبة في توثيق ذلك التصرف المشين بالصورة أو الفيديو لنشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تنص لائحة المحافظة على الذوق العام بأنه «يجب على كل من يكون في مكان عام احترام القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المملكة» وأنه «لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتاديها، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر» ولكن يبدو أن البعض لا يزال يجهل أو يتجاهل تلك المواد وذلك النظام فلا يزال يمارس بعض التصرفات الشاذة التي تؤذي المجتمع وتسيء إلى الذوق العام.

البعض يعتقد بأن التحول الذي يعيشه المجتمع اليوم يتيح له الفرصة ويعطيه الحق للإساءة إلى الذوق العام والتجاوز سواء في الطرق أو المرافق أو الأماكن العامة أو حتى من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الإلكترونية ومقاطع الفيديو وما تتضمنه من تجاوزات وعبارات وألفاظ ومقاطع خارجة عن إطار الذوق العام.

حماية الذوق العام أمر متأصل في قيمنا في الأساس وحثنا عليه المولى عز وجل سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة وقد جاء تطبيق لائحة المحافظة على الذوق العام ليكون متوافقاً مع التطور الحضاري الذي تشهده المملكة ضمن رؤية المملكة 2030 وسيساهم التطبيق الصارم لتلك اللائحة وخاصة في الاحتفالات بتعزيز الحرص على احترام القيم والعادات والتقاليد وحماية الذوق العام في الأماكن العامة.

كاريكاتير

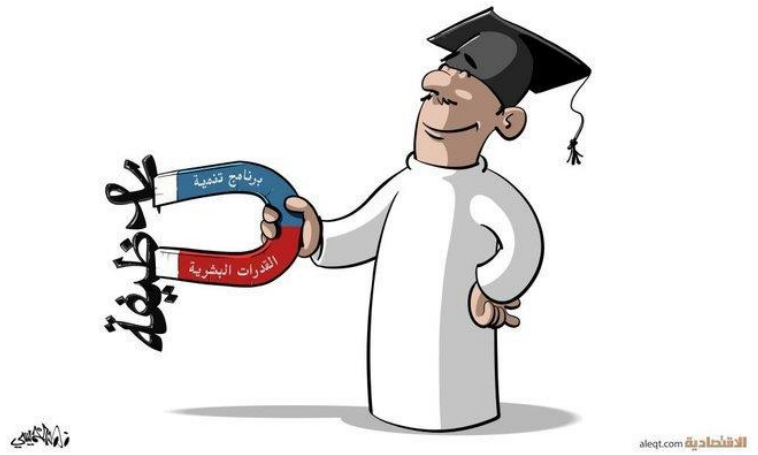	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 23 صفر 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م https://www.aleqt.com/2021/09/30/article_2180646.html
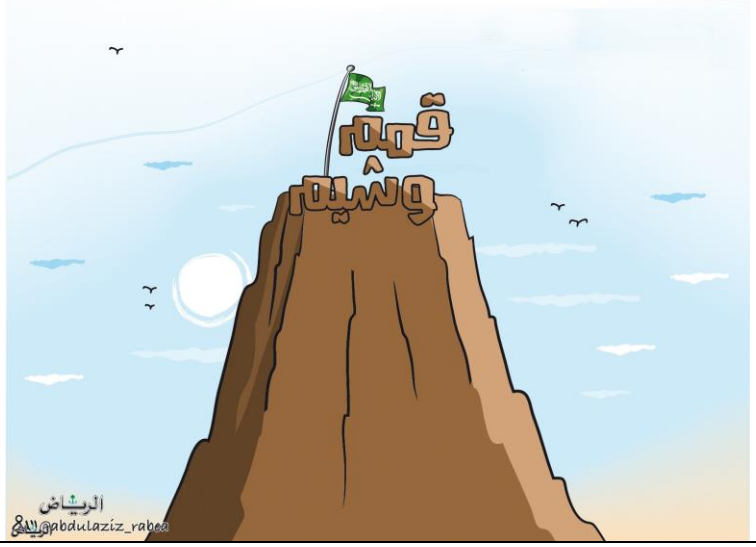	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 محرم 1443هـ - 30 سبتمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1910226